في مناهج اللغة العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية: نظرة تاريخية نقدية

د. مصطفى الجوزو*

وُضعتْ برامجُ اللُّغة العربيَّة وآدابها في كلية الآداب مع ما وُضِعَ في مرحلة التأسيس سنة ١٩٥٩. وكانت الإجازة فيها إجازة تعليميَّة تنتهي في ثلاث سنوات، وتتألف من خمس شهادات هي: **شهادة الثقافة العامة** وتشمل مواد اللُّغة العربيَّة وآدابها (صرف ونحو، وتحليل نصوص أدبيَّة، وتاريخ الأدب من الجاهليَّة حتى العصر الحديث، والترجمة والتعريب، وتطور الفكر العربيّ، ولغة أجنبيَّة إضافية)؛ **وشهادة الأدب العربيّ وتاريخه** (الأدب في العصر الجاهليّ والإسلاميّ والأمويّ والعباسيّ والأندلسيّ وما سُمِّي عصرا الانحطاط والنهضة)؛ **وشهادة في الحضارة العربيَّة** (تتضمن دراسة الحضارة في العصور المذكورة ومعها النظم الإسلاميَّة واللُّغة الفارسيَّة)؛ **وشهادة في فقه اللُّغة العربيَّة** (وتشمل المواضيع اللغويَّة الفقهيَّة وتاريخ النحو ومباحثه والمعاجم والبلاغة والعروض ولغة ساميَّة أو شرقيَّة)؛ **وشهادة في تاريخ الأدب الفرنسيّ أو في الأدب الإنكليزيّ الحديث والأدب الأميركيّ.**

والظاهر أن تعديلاً ضئيلاً أُدخل على ذلك، فجُعلتْ شهادةُ الأدب العربيّ وتاريخه في شهادتين ليصبح عددُ الشهادات ستًّا. وواضح أنّ المنهاج كان واسعًا جدًا ومحصورًا في مدة قصيرة نسبيًا، الأمر الذي كان يَدْفع الأستاذَ إلى التكثيف والطالبَ إلى بذل مجهود كبير في القراءة وملاحقة المصادر. وكان ذلك، على صعوبته، شديدَ النفع، يُكْره الطالبَ على الاعتماد على نفسه.

وفي سنة ١٩٧٢ جرى تعديل مناهج الكلية، فاعتُمد نظامُ الأرصدة والمراحل (les cycles) المتَّبع في فرنسا، وامتدت الإجازة على أربع سنوات، كلّ سنة سبعةُ أرصدة. ولم تتبدل موادُّ الدراسيَّة كثيرًا، بل اكتُفي بتوزيع فصول شهادتَي الأدب والحضارة على العصور الأدبيَّة بحيث يُدْرس أدبُ كل عصر مع حضارته على حدة، سواء كان ذلك في رصيد واحد أو في رصيدين، وقُسِّمتْ بعضُ العصور الأدبيَّة قسمين، وأُفْردتْ بعضُ المواد الداخلة في الشهادات بأرصدة مستقلة، وزيدت مادتا النقد الأدبيّ والأدب المقارن، وفُرض على الطالب في السنة المنهجيَّة الأولى خمسةُ أرصدة وتُرك له اختيارُ رصيدَيْن من خمسة أرصدة أخرى بعضُها جديد (كالمدارس والأنواع الأدبيَّة وتاريخ المجتمع العربيّ ومدخل إلى علم الاجتماع)، كما جعلوا السنة الرابعة في اختصاصين: أدبيّ ولغويّ، بينهما أرصدةٌ مشتركة وأخرى مختلفة.

ومضت الحال على هذا النمط طيلة الحرب الأهليَّة في لبنان. وما كادت تلك الحرب تضع أوزارها في بداية العام الدراسيّ ١٩٩٠ـ١٩٩١ حتى بدأتْ حركة جديدة لتطوير المناهج، وكأنّ ذلك من ضمن إيقاع الخروج من الحرب واللادولة إلى السِّلْم والدولة. لكنّ هذه الحركة النشطة لم تؤتِ ثمارَها. وبعد نحو ثلاث سنوات عُيِّنَ عميدٌ جديدٌ لكلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة، فقاد الدعوة إلى النهوض بما سماه «ورشةَ» تطوير مناهج كلية الآداب، وعَقَدَ اجتماعات تمهيديَّة ضمت كلَّ من استطاع الحضورَ من أفراد الهيئة التعليميَّة في الكلية، ونوقشت مبادئُ التعديل علانيةً. بعد ذلك ألَّفَ العميد لجنةً في كل قسم تعليميّ، وجعل على رأسها أعلى أساتذة القسم رتبةً. وعَقَدَت اللجانُ اجتماعاتٍ متواصلة، ومنها لجنةُ قسم اللُّغة العربيَّة، التي كان لي شرفُ ترؤسها. وقد جَمعتْ هذه اللجنة الأخيرة كلَّ الاقتراحات والمشاريع التي تقدّم بها الزملاء في فروع الكلية الخمسة، ودرستْها بعناية تامة، وظلت على اتصال بالزملاء تستشيرهم، ولاسيَّما في الاختصاص الذي لكل منهم. وكان بين المشاريع مشروع لأحد الفروع نافرٌ رفضت اللجنة بعضَ موادّه، إما لعدم تعلقها بالأدب العربيّ أو لانتحائها نحوًا غير أكاديميّ. ومن ذلك مواد: الأدب العالميّ، والحضارة اللبنانيَّة، وتاريخ الفكرين الإسلاميّ والمسيحيّ، وجغرافية لبنان، وتاريخ لبنان، والأدب الشعبيّ اللبنانيّ باللُّغة العاميَّة، والحضارة اللبنانيَّة. وباختصار كان يلوح في المشروع بعضُ آثار الحرب، كالميل إلى لبننة الدراسة الأدبيَّة العربيَّة

* - أستاذ في الجامعة اللبنانيَّة.

في مناهج اللغة العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية: نظرة تاريخية نقدية

والابتعادِ بها قَدْرَ الإمكان عن العروبة بنقلها إلى مجال أجنبيّ؛ حتى إنهم سموا الأندلس أوروبا! وبدا ذلك من رواسب الخطة السياسيّة التي رمت بعضُ الأطراف إلى تحقيقها في الحرب الأهليّة، وهي الفصل بين ما سُمِّي اللُّغةَ اللبنانيَّة واللُّغة العربيَّة وما سُمِّي الحضارة اللبنانيَّة والحضارة العربيَّة، والخروج بلبنان من الصفة القوميَّة العربيَّة إلى اعتباره أمةً مستقلةً هي أقرب إلى الغرب منها إلى الشرق العربيّ. وفي نيسان ١٩٩٤ تقدمت اللجنةُ بمشروعها الذي اشتمل على نظام التدريس العام ونظام الامتحانات والمناهج المعدّلة. وقد كان هناك اتفاق تام على المواد اللغويَّة، أما المواد الأدبيَّة فقد افترق فيها أعضاءُ اللجنة بين اتجاهين: الأول محافظ يريد التطوير، والآخر مغيّر يريد التحديث. ولذلك وُضع مشروعان، على أن يُنظر في الأمر على مستوى أعلى. وفي ما يأتي تفصيلهما:

مناهج اللُّغة العربيَّة وآدابها وفاقًا للأحداث الأدبيَّة

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة اختصاص لغويّ	السنة الثالثة اختصاص أدبيّ	السنة الرابعة اختصاص لغويّ	السنة الرابعة اختصاص أدبيّ
أصول البحث العلميّ	البلاغة	علم اللُّغة (١)	علم الصرف	علم اللُّغة (٢)	النقد الأدبيّ الحديث
النحو والصرف: القواعد الأساسيَّة	المعاجم	علم النحو	أدب العصر الاتباعيّ الأول*	علم الصرف	النقد الأدبيّ القديم
تاريخ الأدب العربيّ من خلال النصوص	مصادر الدراسات اللُّغوية والأدبيَّة	تاريخ النحو ومسائل صرفيَّة ونحويَّة	أدب العصر الاتباعيّ الثاني*	علم النحو	الأدب المقارن
علم الأسلوب	فقه اللُّغة العربيَّة	أدب العصر الاتباعيّ الأول*	أدب العصر التطويريّ الأول*	أدب العصر التطويريّ الثالث*	المذاهب والأنواع الأدبيَّة
علم العروض والقافية	أدب عصر الأوائل*	أدب العصر الاتباعيّ الثاني*	عصر الموسوعات والشروح*	أدب عصر التحرُّر*	أدب عصر التحرُّر*
الحضارة العربيَّة عبر العصور	علم النحو	أدب العصر التطويريّ الأوّل*	أدب العصر التطويريّ الثاني*	مناهج البحث اللُّغوي	أدب المهجر
الترجمة	لغة قديمة	لغة قديمة	أدب العصر التطويريّ الثالث*	لغة قديمة	مناهج البحث الأدبيّ
اللُّغة الأجنبيَّة	اللُّغة الأجنبيَّة	اللُّغة الأجنبيَّة	اللُّغة الأجنبيَّة	اللُّغة الأجنبيَّة	اللُّغة الأجنبيَّة
				طرائق التدريس	طرائق التدريس

* - **عصر الأوائل**: عصر أدباء ما قبل الإسلام والمخضرمين الذين لم يتأثر أدبهم بالإسلام تأثرًا واضحًا. **العصر الاتباعيّ الأول**: يمتد من المخضرمين الذين تأثر أدبهم بالإسلام حتى بشار بن برد ومعاصريه (نحو ١٧٠هـ). **العصر الاتباعيّ الثاني**: يمتد من أبي نواس حتى الشريف الرضيّ (نحو ٤٠٠هـ). **العصر التطويريّ الأول**: يمتد من المعرّي حتى ابن الفارض ومعاصريه (نحو ٦٠٠هـ). **عصر الموسوعات والشروح**: يمتد من بهاء الدين زهير والبوصيري حتى الصبان ومعاصريه (نحو ١٢٠٠). **العصر التطويريّ الثاني**: يمتد من ظهور المسرح العربيّ حتى محمود سامي البارودي ومعاصريه (نحو ١٩٠٠). **العصر التطويريّ الثالث**: يمتد من مطران حتى لبكي (نحو ١٩٥٠). **عصر التحرر**: من بدايات السيّاب والبيّاتي حتى اليوم.

رفضتْ لجنةُ قسم اللُّغة العربيَّة، التي كان لي شرفُ ترؤّسها، بعضَ الموادّ التي تميل إلى «لبننة» الدراسة الأدبيَّة العربيَّة

مشروع تعديل مناهج اللُّغة العربيَّة وآدابها وفاقًا للأحداث السياسيَّة

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة اختصاص لغويّ	السنة الثالثة اختصاص أدبيّ	السنة الرابعة اختصاص لغويّ	السنة الرابعة اختصاص أدبيّ
أصول البحث العلميّ	البلاغة	علم اللُّغة (١)	أدب العصور العبّاسيّة: الشعر	علم اللُّغة (٢)	النقد الأدبيّ الحديث
النحو والصرف: القواعد الأساسيّة	المعاجم	علم النحو	أدب العصور العبّاسيّة: النثر	علم الصرف	الأدب المقارن
تاريخ الأدب العربيّ من خلال النصوص	مصادر الدراسات اللُّغوية والأدبيّة	تاريخ النحو ومسائل صرفيّة ونحويّة	أدب العصور الأندلسيّة	علم النحو	الأدب الحديث والمعاصر: الشعر
علم الأسلوب	المذاهب والأنواع الأدبيّة	أدب العصور العبّاسيّة: الشعر	علم الصرف	الأدب الحديث والمعاصر: الشعر والنثر	الأدب الحديث والمعاصر: النثر
علم العروض والقافية	أدب العصر الجاهليّ	الموسوعات والشروح اللُّغويّة	أدب العصرَيْن المملوكيّ والعثمانيّ	فقه اللُّغة العربيّة	فقه اللُّغة العربيّة
الحضارة العربيّة عبر العصور	أدب صدر الإسلام	أدب العصور الأندلسيّة	أدب عصر النهضة	مناهج البحث اللُّغويّ	مناهج البحث الأدبيّ
الترجمة	علم النحو	لغة قديمة	النقد الأدبيّ القديم	لغة قديمة	لغة قديمة
اللُّغة الأجنبيّة	اللُّغة الأجنبيّة	اللُّغة الأجنبيّة	اللُّغة الأجنبيّة	اللُّغة الأجنبيّة	اللُّغة الأجنبيّة
				طرائق التدريس	طرائق التدريس

ومع إعجاب العميد بمشروعَي اللجنة، ولاسيَّما التحديثيّ، فقد عاق بعض المديرين السير قُدُمًا بأيٍّ منهما، حتى عُيِّن عميدٌ جديد. وأَصْدر وزيرُ الثقافة والتعليم العالي تعميمًا إلى الجامعة اللبنانيَّة بجعل الشعر الزجليّ ـ الذي رفضت اللجنة إدراجَه في تعديلاتها ـ من مواد الأدب العربيّ في الجامعة، كما أنّ بعض كبار المسؤولين آنذاك روَّج هذا الأمر بحماسة. ولم يعتّم العميدُ العتيد أنْ عيَّن لجانًا جديدة لتعديل مناهج كلية الآداب، مبعدًا من لجنة قسم اللُّغة العربيَّة عددًا من أعضاء اللجنة السابقة بينهم رئيسُها، وجَعَلَ على رأس اللجنة الجديدة أستاذًا متقاعدًا من الفرع الذي رَفضت اللجنةُ السابقة بعضَ اقتراحاته غير الأكاديميَّة على ما بيَّنّا آنفًا، والذي كان العميدُ مديرًا له قبل تعيينه في منصبه الجديد. وبدا واضحًا أنّ الرجل قادم لإحياء مشروع الفرع المذكور من خلال اللجنة الجديدة ورئيسها.

وبالفعل فقد جاء مشروعُ اللجنة الجديدة الأول محقِّقًا إلى حد ما للغاية المشار إليها ولتعميم وزير الثقافة والتعليم العالي وإرادة المسؤول الذي لمّحنا إليه: فما كان يسمَّى الأدبَ الشعبيّ اللبنانيّ في مشروع الفرع صار الأدبَ الشعبيّ فحسب مع محتوى لبنانيّ غالب ودراسة للمعنّى والقراديّ والعتابا والميجانا وأشباهها؛ وما كان يسمَّى تاريخَ لبنان صار تاريخَ لبنان والبلادِ العربيَّة، وأُدخلتْ موادّ الأدب العالميّ والحضارات المقارنة والأسلوبيَّة والشعريَّة. أيْ كان هناك شبه انقلاب. لكنّ الأمر بدا فجّاً، فألَّف العميدُ لجنةً عليا

في مناهج اللغة العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية: نظرة تاريخية نقدية

لتنسيق مناهج الإجازة والدبلوم، فلم تأتِ بغير التجميل. ثم بدا أن الأمر أُحيل على مَنْ هم موضع ثقة العميد الخاصة، فخرجت المناهجُ على الصورة التي بيّنا.

أولاً: في الفلسفة العامة للمناهج الجديدة

أ ـ مضمونها. لقد جعلوا للمناهج الجديدة مبادئ عامة هي أشبه بمبادئ الدولة، لا الجامعة خاصةً ولا كلية الآداب بصورة أخصّ ولا قسم اللُّغة العربيَّة بصورة حصريَّة. فقد تكلّموا في الوحدة الوطنيَّة وترسيخ قيم الحرية والديمقراطية والاعتراف بحق الاختلاف الخ.. وجمعوا بين المناهج والمنهجيَّة والمعلوماتيَّة (وأنا أفضّل المعلوميَّة)؛ والصلةُ غيرُ واضحة بين ذلك كله. أما على الصعيد العلميّ فقد قالوا بتكامل العلوم الإنسانيَّة وتداخُلِ المناهج وتعددها في الحقل المعرفيّ الواحد؛ ومع ذلك بدا أنّ لكل قسمٍ تعليميّ مبادئ وأهدافًا خاصة.

وقد ورد في مبادئ قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها كلامٌ على وحدة المعارف الإنسانيَّة، والارتقاءِ إلى تحدّيات العصر الثقافيَّة والحضاريَّة، والانفتاح على الآداب العالميَّة، وترجيح الجديد على القديم بحيث تكون موادُّ الجَديد والموادُّ المساعدة نحو ضَعفيْ موادّ القديم؛ علمًا بأنّ هذه المواد المساعدة ليست كلها مساعدة. وباختصار تبدو المناهج الجديدة معدَّة لدخول الحداثة والعولمة، على ما في ذلك من أخطار قوميَّة.

وتطبَّق هذه الفلسفة على الوجه الآتي:

السنة الأولى: ثقافة عامة تتضمن موادَّ من مختلف أقسام الكلية التعليميَّة ومما سُمِّي معارف حديثة. وتشمل ثمانيةَ مقررات إلزاميَّة، أربعة منها مداخلُ إلى مختلف العلوم الإنسانيَّة مبدئيًا، ومقرَّرٌ في تقنيات التعبير، وثلاثة مقررات اختصاصية هي في قسم اللُّغة العربيَّة: الصرف والنحو والمدارس النحويَّة، والأدب أنواعه ومذاهبه، وعلم العَروض وموسيقى الشعر. ويراد من هذه الثقافة العامة تسهيلُ الانتقال من قسم تعليميّ إلى قسم آخر، شَرْطَ النجاح في المدخل المختص بذلك القسم. لكنّ ثمة مداخل لا تنفع في الانتقال إلى أيّ قسم آخر هي: المداخل إلى علم الاجتماع والانتروبولوجيا (وهو مفروض على كل الأقسام) وعلم الاقتصاد والعلوم السياسيَّة. والملاحَظ أنّ ثمة دائرة انتقاليَّة متبادلة باطّراد بين التاريخ والجغرافيا والآثار، وبين علم النفس والفلسفة، لكنْ لا دائرة مثلها بين أقسام اللُّغة والأدب، ولا بين هذه وسائر الأقسام. أيْ أنه يمكن الانتقال من أحد الأقسام المذكورة إلى غيره، لكنّ العكس غير ممكن. ونسبةُ تواتر المداخل بالقياس إلى اختصاصات الأقسام مختلفة وتَعْكس اهتمامًا بموادّ أكثر من مواد أخرى، وهي كالآتي: المدخل إلى علم التاريخ في ٥ أقسام، المدخل إلى الفلسفة في ٤، المدخل إلى علم النفس في ٤، المدخل إلى علم الآثار في ٣، المدخل إلى الأدب العربيّ في ٢، المدخل إلى علم الجغرافيا في ٢، المدخل إلى الأدبيْن الفرنسيّ والإنكليزيّ لا وجود له. والعجب أن يوجد مدخل إلى الأدب العربيّ مع أنه ليس مسموحًا استعمالُه للانتقال إلى ذلك القسم؛ فهو تسمية وهميَّة.

ويبقى مقرر تاسع اختياريّ يؤخذ من عشرة مقررات، خمسة منها مداخل إلى الآثار والعلوم السياسيَّة والعلوم الاقتصاديَّة والجغرافيا وعلم اللُّغة الحديث، وسائرها في الفكر الإنسانيّ والأدب العالميّ والفنون والترجمة وتاريخ لبنان.

السنوات الثانية والثالثة والرابعة: تنفرد أربعةُ أقسام باعتماد اختصاص علميّ واحد في السنوات الأربع، وتُشعّب أربعةُ أقسام موادَّ السنة الرابعة إلى فرعيْن اختصاصيَّيْن (قسما اللُّغة العربيَّة والفلسفة) حتى أربعة فروع اختصاصيَّة (قسما علم النفس والفنون والآثار). وتراوح المواد المشتركة بين الاختصاصات المتفرعة ما بين الواحدة (اللُّغة العربيَّة) والاثنتين (الفلسفة) والأربع (علم النفس والفنون والآثار).

ب ـ ملحوظات على تلك الفلسفة. إنّ تلك الفلسفة تفتقر إلى العدل والمنطق، فضلاً عن تأثيرها في الفكر القوميّ:

١ ـ فهي تَفرض على الطالب اختصاصاتٍ بعيدةً من الاختصاص الذي اختاره، ولاسيَّما من اختصاصات كلية الآداب. وهو قد لا

تبدو المناهج الجديدة معدَّةً لدخول العولمة، على ما في ذلك من أخطار قوميَّة

يكون قادرًا على استيعاب تلك الاختصاصات أو التبرير فيها، فتتسبب في رسوبه أو في تخلفه. أما لو جُعلت المادة غيرُ الاختصاصيَّة اختياريَّةً فإنّ الطالب يتحمل مسؤوليَّة اختياره لها.

٢ ـ وإنّ تداخل المناهج الذي بُني بعضُ هذه الفلسفة عليه يؤدي إلى سلسلة استطراديَّة لامتناهية الاحتمالات: أدب ـ علوم إنسانيَّة ـ علوم اجتماعيَّة ـ علوم سياسيَّة ـ علوم قانونيَّة ـ علوم إداريَّة ـ علوم رياضيَّة ـ علوم بحتة أخرى ـ علوم تطبيقيَّة الخ..

٢ ـ وإنّ الثقافة الموسوعيَّة الذي تتسم بها المناهجُ الجديدة تخالف اتجاهَ العصر نحو الاختصاصات الدقيقة.

٤ ـ وإنّ التوسع في الثقافة العامة والاتجاه نحو العولمة وتغليب الاتجاه المحليّ، كل ذلك يُضْعف هويةَ الاختصاص.

٥ ـ وإنّ دراسة مناهج متعددة بمقدار ساعتين للمادة في الأسبوع من غير استمرار دراستها في السنوات اللاحقة تؤدي إلى ابتسار المواد المدروسة واختلاطها ثم نسيانها بعد مدة غير طويلة من تركها.

٦ ـ وإنّ الدراسة المتوسطة والثانويَّة هي الثقافة العامة في مناهج وزارة التربيَّة الجديدة في لبنان، فلا حاجة لتكرارها أو الاستمرار فيها في الجامعة.

٧ ـ ولو كان مبدأُ الانتقال من قسم إلى قسم صحيحًا لسمح بالانتقال من أقسام العلوم الإنسانيَّة إلى أقسام اللُّغة والأدب. وهل يكفي النجاحُ بتقدير «مقبول» مثلاً في مدخل واحد، وربما بطريقة غير سليمة، لكي يُسمح بالانتقال إلى القسم الذي ينتمي إليه ذلك المدخل؟

٨ ـ لا تفسير للتفاوت في تواتر المداخل، ولتقرير مدخل إلى الأدب العربيّ من دون سائر الآداب.

هذا ويرى أكثرهم أن تكون المواد غيرُ التخصصيَّة موادَّ مساعدةً حقًا، أيْ تتصل بمواد اللُّغة العربيَّة وآدابها اتصالاً وثيقًا، كالتاريخ السياسيّ والثقافيّ وعلم النفس وعلم الاجتماع.

ت ـ إمكان تطبيقها. إنّ في كثرة المواد الجديدة إثقالاً على الطالب والهيئة التعليميَّة: فهناك ٩ مواد في كل سنة منهجيَّة، فضلاً عن اللغات لغير المتخصصين التي تدرَّس بنسبة أربع ساعات أسبوعيًا، أيْ بما يقارب مادتين، فيصبح عددُ المقررات ٣٨ على الأقلّ، لأنّ اللُّغات لغير المتخصصين قد تقتضي عدة سنوات. وهذا غير منطقيّ في جامعة تعتمد نظام الانتساب ولا تستطيع التخلي عنه، وإلا قضت على نفسها بوصفها جامعة رسميَّة وطنيَّة. دع أنّ الأمر يقتضي زيادة عدد أعضاء الهيئة التعليميَّة، وبالتالي زيادة النفقات. كما أنّ تدريس المعلوماتيَّة ينطوي على صعوبات ويَفْرض أيضًا نفقات باهظة.

ثانيًا: في مناهج اللُّغة العربيَّة وآدابها

أ ـ تسمية المقرَّرات. ليس لمناهج اللُّغة العربيَّة الجديدة وآدابها نظامٌ واحدٌ في التسمية، بل اتُّبِعَ في تسمية المواد أساليبُ مختلفة من غير أيِّ مسوغ. فنُسبت الموادُّ التي تتناول أدبَ القدماء إلى العصور السياسيَّة (الإسلاميَّة والعباسيَّة والمملوكيَّة الخ..) باستثناء الأدب الجاهليّ الذي نُسب إلى صفة. أما المواد التي تتناول أدبَ النهضة والأدبَ الحديث والمعاصر، فأُخذتْ بصورة مطلقة، وربما فُرِّق بينها جغرافيًا: الوطن والمهجر. أما النقد فجُعل في مرحلتين واسعتين: القديم من جهة، والحديث والمعاصر من جهة أخرى. وأما اللُّغة فجُعلتْ بحسب مواضيعها المنقسمة بصورة غير مباشرة بين القديم والحديث: أي الصرف والنحو من جهة، والألسنيَّة من جهة أخرى. بينما جُعلتْ مادةُ المعاجم مع الصرف والنحو، مع أنها تتناول الحركة المعجميَّة قديمًا وحديثًا. وجُعلتْ موادُّ البلاغة والقضايا اللغويَّة والأدبيَّة والأدب المقارن والمقاربات النصيَّة بغير قيد زمانيّ أو مكانيّ. وذلك يعني ببساطة أنّ اللجان لم تضع منهجًا واضحًا لعملها؛ هذا إذا لم تتأثرْ بما هو قائم، وبما يرضي هذه النزعةَ أو تلك، أو بما يوافق ما ألِفه بعضُ أعضاء اللجنة من كتب.

والطريف أنهم فَرضوا في الفرع الأدبيّ مادةَ «الأدب العالميّ» وفَرضوا تدريسَها بالأجنبيَّة، أيْ بالفرنسيَّة أو الإنكليزيَّة، مع أنّ النصوص المقرَّرة يونانيَّة وفارسيَّة وإنكليزيَّة وألمانيَّة وفرنسيَّة وهنديَّة وعربيَّة وروسيَّة؛ فلا مسوِّغ للأجنبيَّة، وللفرنسيَّة أو

في مناهج اللغة العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية: نظرة تاريخية نقدية

الإنكليزيّة خاصةً. فضلاً عن أنّ اختراع مثل هذه المادة هو من الحذلقات غير المُقْنعة، لأنه ليس من أدب عالميّ بل ثمة أدب ذو شهرة عالميّة. فالأدب إذا فقد خصوصيّته المحليّة أضاع نكهته وتميزه؛ والمثال على ذلك نجيب محفوظ وأستارياس اللذان دخلا في أدق دقائق مجتمعهما المحليّ، فكان ذلك من أسباب إعجاب العالم بهما. ولو فَرَضْنا جدلاً وجودَ أدب عالميّ، فهو سيكون أوسع بكثير من مادة مقررة في إحدى سنوات الإجازة، ولا بد من أن يأتي الاختيار فيها منحازًا وأن تأتي الدراسةُ مبتسرةً غيرَ مفيدة.

ب ـ ترتيبها. وقد نجد في المناهج الجديدة جمعًا بين مادتين مختلفتين في مقرّر واحد (مثلاً: الصرف والنحو والمدارس النحويّة ـ والصرف والنحو والمعاجم ـ والأسلوبيّة والشعريّة) وهذا غير جائز وإن انتسبت المادتان إلى علم واحد. كما قد نجد فصلاً بين فرعيْ مادة واحدة (مثلاً: موسيقى الشعر، التي أدخلوها في مقرر «علم العروض وموسيقى الشعر؛» والشعريّة، التي أدخلوها في مقرر «الأسلوبيّة والشعريّة...»)

والترتيب بحسب القِدَم غيرُ مراعًى دائمًا. فالمناهج الجديدة تبدأ في السنة الأولى بمادة تتناول الأدب واللُّغة الحديثيْن («الأدب: أنواعه ومذاهبه،» و«مدخل إلى علم اللُّغة الحديث» مثلاً) بينما المنهاج يسير في موادّه من القديم إلى الحديث. وقد جُمعتْ في سنة واحدة مادتان متواليتان تاريخيّاً (مثلاً: «الأدب الجاهليّ وحضارته» و«أدب صدر الإسلام، أدب العصر الأمويّ وحضارتهما») أو متواليتان منطقيًا (مثلاً: الصرف والنحو والمدارس النحويّة). وهذا أمر يحسن تحاشيه، على الأقل في فصل دراسيّ واحد، ويحسن أن يأتي زمنُ تدريس المواد على نمط الأقدم فالأقدم.

ت ـ اختصاصها. لقد أُدخلتْ في المناهج الجديدة موادُّ لمجرد تماسّها مع اختصاص بعض الأقسام، مثل مادّة «الكتابة السرديّة والحواريّة والإعلاميّة (قصة، مسرح، مقالة، سينما، تلفزيون)» والتي قد يُعْهد بها إلى متخصصين في المسرح وفي السينما وفي التلفزيون الخ.. وقريبٌ من ذلك إدخالُ عمل مسرحيّ تمثيليّ في مقرر «تقنيات التعبير.» وذلك كله غيرُ مسوَّغ لأنه من اختصاص كلية الفنون الجميلة لا الآداب. لهذا يحسن أن يراعى كونُ المادة المقررة أو بعضِ أقسامها داخلةً في اختصاص القسم، باستثناء المواد المساعِدة، وأن يكون اختصاصُ مدرِّسها جزءًا من اختصاص القِسْم، ولا يجوز الاستعانةُ بمدرِّس من خارج ذلك الاختصاص لمجرد تماسٍّ اختصاصه مع بعض اختصاصات القسم.

ث ـ المفاضلة بينها. ورد في ما سُمِّي «وسائل» تعديل مناهج قسم اللُّغة العربيّة ترجيحُ الحديث على القديم؛ وهذا أمر خلافيّ. ولعلّ علينا أن نَدْرس جديًا طريقة التعامل مع القديم والحديث. ومما نقترحه جعلُ الإجازة في اللُّغة العربيّة وآدابها، مثلاً، في أربعة اختصاصات: أدب قديم، أدب حديث، لغة قديمة، لغة حديثة، حيث يرجَّح القديمُ أو الحديثُ بحسب الاختصاص، وحيث يراعى هذا الاختصاصُ عند اختيار رسالة الدبلوم وأطروحة الدكتوراه.

ج ـ تفصيل كل مقرر (التوصيف). تشكو بعضُ تفاصيل المنهاج الجديد من اضطراب وغلط. ولهذا ينبغي اعتمادُ صياغة جديدة لما يُتفق عليه من مواد المنهاج تبيِّن غايتَه الوظيفيّةَ باختصار ووضوح، والخطةَ المقترحةَ لبلوغ هذه الغاية، وربطَ ذلك بمحتوى المادة، وذكْرَ عناوين المقرر الرئيسيّة بدقة، وعدم تضخيم المادة أو ابتسارها بل مراعاة مدة تعليمها وقدرة الطالب على استيعابها، واختيار مواد ممكنة التعليم لا مواد تحتاج إلى رجل موسوعيّ وإلى زمن طويل كمادة «الأدب العالميّ،» واستخدام المصطلحات العلميّة السليمة بموضوعيّة تامة بعيدة عن الذاتيّة (مثل: الحضارة الإسلاميّة ـ الفتح الإسلاميّ الخ). ونستطيع هنا التمثيلَ بمادة اختصاصنا لبيان الأخطاء المصطلحيّة والمنهجيّة التي وَقَعت اللجانُ فيها، ونعني أدبَ العصر الجاهليّ وحضارته:

١ ـ لقد عدّلوا اسمَ المادة نفسَه فجعلوه «الأدب الجاهليّ وحضارته؛» وهو تعديل فيه نظر. قد نَضْرب صفحًا عن مصطلح «الأدب الجاهليّ» الذي يعني أنّ أدب ما قبل الإسلام كان بحد ذاته يدلّ على الجهل أو الجهالة، فقد استَخْدم المصطلحَ طه حسين

يَنْبغي عدم تضخيمُ المادة ولا ابتسارها، بل مراعاة مدّة تعليمها وقدرة الطالب على استيعابها

نفسُه؛ لكنّ أوائل واضعي مناهج اللُّغة العربيّة في الجامعة اللبنانيّة كانوا متقدِّمين على هذا الفهم فنسبوا الجاهليّة إلى العصر لا إلى الأدب، لعلمهم أنّ في الأدب الجاهليّ إبداعًا راقيًا بعيدًا من الجهل والجهالة. أما مصطلح «حضارته» فهو بالتأكيد اختيارٌ لا يدلّ على علم، لأنّ الحضارة حضارة شعب لا حضارة أدب، والأدب يدخل في الحضارة لا العكس؛ فهو يُنسب إليها وهي لا تُنسب إليه.

٢ ـ ومن ذلك ما سمَّوْه «قضية الشك والانتحال في الأدب الجاهليّ.» وهذا تجوّز آخر؛ فليست قضية الانتحال في الأدب الجاهليّ هي قضية الشك الأساسيّة بذلك الأدب، لأنّ طلاّبنا أنفسَهم يَعْرفون أنّ الانتحال هو ادّعاء الشيء ونسبتُه إلى النفس، وهو يَدْخل في السرقات الأدبيّة. أما القضية الأساسيّة فهي قضية الوضع والنحل في الأدب الجاهليّ، أي اختراع الشعر أو النثر ونسبته إلى غير قائله. وشيء آخر هو أنّ الشك ليس قضية منفصلة عن الوضع والنحل، بل إنه يشملهما معًا. صحيح أنّ طه حسين استعمل مصطلح الانتحال في كتابه الأول **في الشعر الجاهليّ**، لكنه عَدَلَ عنه إلى مصطلح النحل في كتابه الثاني **في الأدب الجاهليّ**. ولا أدري لماذا تمسَّك بمصطلح «الانتحال» بعد ذلك عددٌ من الدارسين مثل عبد الحميد مسلوت وشوقي ضيف؟

٣ ـ وأدخلوا الرسائل في النثر الجاهليّ! ولم يَدْرس هذا الموضوعَ أيٌّ من الباحثين المعروفين حتى الآن، في ما أعلم، لا لجهل فيهم، بل لأنّ الرسائل النثريّة المنسوبة إلى العصر الجاهليّ والتي حفظَتْها كتبُ الأدب نادرةٌ ندرةً تقارب العدم، وبعضها يَدْخل في الوصايا، وهي لا تستحق أن تُدرس بذاتها.

٤ ـ وَفَصَلوا بين الجزيرة العربيّة والعراق والشام، وهذا فصل غير علميّ لأنّ البلديْن الأخيريْن كانا في أقسامهما التي تتكلم العربيّة يدخلان في الجزيرة العربيّة، ولاسيما الجولان وجنوبيّ العراق (أرض الرافديْن). حتى اليونان والرومان جعلوا بادية الشام في نطاق العربيّة الصحراويّة، وجعلوا بلاد الأنباط (سيناء والبتراء) في نطاق العربيّة الصخريّة، واسمَوْا سائرَ الجزيرة بالعربيّة السعيدة.

٥ ـ وعدّ المعدّلون إمارات كندة وغسان والمناذرة من «المجتمعات ذات النظم السياسيّة،» مفرِّقين بينها وبين المجتمعات البدويّة. والحقّ أن كندة كانت إمارة بدويّة، وأنّ إمارتَي الغساسنة والمناذرة كانتا محميتيْن لبيزنطة وفارس، وأنّ القبيلة حين كانت تَكْبر فربما فكرتْ في الانتساب إلى الملكيّة مع بقائها على نظامها القبليّ.

٦ ـ واكتفوا من المدن بـ «مكة ودورها في الحياة الجاهليّة،» مهملين يثرب والطائفَ على أهميتهما الزراعيّة.

وأشياء وأشياء مما يضيق هذا المكان عنه، وسببه تجاوز المعدّلين لأهل الاختصاص الدقيق. ولا بأس من أن نَذْكر، فوق ذلك، بعضَ الأخطاء المصطلحيّة في موادّ أخرى: ففي السنة المنهجيّة الثالثة نجدهم يقررون مادة «أدب العصور العباسيّة وحضارتها» ومادةَ «أدب العصر الأندلسيّ وحضارته؛» أيْ أنهم اعتبروا العهد العباسيّ عصورًا والعهدَ الأندلسيَّ عصرًا واحدًا، مع أنّ العصور الأندلسيّة أكثرُ من العصور العباسيّة وأطول. ويقررون للسنة الثالثة مادةَ «أدب النهضة والمهجر» وللسنة الرابعة (الفرع الأدبي) مادةَ «الشعر العربيّ الحديث والمعاصر» وكأنّ أدب النهضة وأدب المهجر ليسا حديثيْن.

ثالثًا: في الصفة العربيّة لكلية الآداب

أ ـ عربيّة التعليم. ينص القانون ٦٧/٧٥ في مادته الرابعة أنّ «العربيّة لغة التدريس في الجامعة اللبنانيّة، ويمكن تدريسُ بعض المواد بلغة أجنبيّة عند الاقتضاء، وتحدَّد هذه الموادُّ بقرار من مجلس الجامعة.» فأعيدت صياغة ذلك النص بطريقة مرتبكة في الأحكام العامة للمناهج الجديدة (المادة ٢٤) قد تُضْمر غلوّاً وسوءَ استعمالٍ للسلطة؛ ذلك لأنّ المقصود «بالاقتضاء» كما تبيَّن تقاليدُ الجامعة اللبنانيّة وجودَ موادّ لم يتوافر التأليفُ فيها باللُّغة العربيّة. أما سائر المواد، ولاسيما في العلوم الإنسانيّة، فلا تقع تحت معنى «الاقتضاء؛» ولهذا لا يَحْسن طرحُ احتمال تعليم بعض المواد بالأجنبيّة في كلية الآداب بناء على اقتراح من القسم التعليميّ وبموافقة من مجلس الجامعة، لأنّ ذلك يبدو نوعًا من التسويغ لمن

في مناهج اللغة العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية: نظرة تاريخية نقدية

يعلِّمون بعضَ المواد باللُّغة الأجنبيَّة لا لسبب إلا الحماسة للأجنبيَّة أو التعصب على العربيَّة أو الضعفِ فيها. بل يَحْسن بدلاً من ذلك تعليمُ اللُّغة العربيَّة الصحيحة لغير المتخصِّصين في كل الأقسام والسنوات المنهجيَّة. كما يَحْسن في المقابل تدريسُ اللغات الأجنبيَّة في قسم اللُّغة العربيَّة في كل السنوات أيضًا.

ب ـ تقوية الإلمام باللغات الأجنبيَّة. ذلك أنّ بعضهم يحاول تسويغ تعليم بعض مواد المناهج الجديدة باللُّغة الأجنبيَّة بضرورة تقوية الإلمام بتلك اللُّغة؛ وهذا غير مُقْنع. فلا خلاف في ضرورة معرفة الأجنبيَّة في هذا العصر، ولاسيما على مستوى الدراسات العليا، لكنْ يَحْسن أن تكون تلك المعرفةُ مساعِدةً في الاختصاص، لا أن تكون خروجًا على عربيَّة التدريس. ولعلّ الحل الأنسب هو تدريس اللُّغة الأجنبيَّة (في غير مادة اللُّغة الأجنبيَّة لغير المتخصصين) على صورة نصوص أجنبيَّة تتصل باختصاص القسم. ويمكن إجراء دورات مكثفة في اللُّغة الأجنبيَّة، للعرب غير اللبنانيين وللبنانيين المتخلِّفين في اللُّغة الأجنبيَّة، تَعدّهم لامتحان الدخول إلى دبلوم الدراسات العليا والدكتوراه، شبيهًا بما يجري للمرشحين لدخول الجامعة الأميركيَّة أو الجامعات الفرنسيَّة وغيرها.

وقد اشترطت الأحكامُ العامة للمناهج الجديدة النجاحَ في امتحان اللُّغة لغير المتخصصين للحصول على الإجازة، مع أنّ علامته لا تدخل في علامات الإجازة. وهذا شيء غير منطقيّ، ولا نعرف له مثيلاً، وهو غير جائز إلا في اختبارات الدخول إلى الجامعة باعتبارها سابقةً للمرحلة الدراسيَّة (الإجازة أو الدبلوم أو الدكتوراه) لا داخلةً فيها.

ت ـ عربيَّة المحتوى. إنّ كون لبنان عربيّ الانتماء والهوية يعني أنه ينتمي إلى التاريخ العربيّ والحضارة العربيَّة الإسلاميَّة ويُعنى بشؤونهما في تعليمه. لكنّ المناهج الجديدة توحي إغفالاً لهذه الحقيقة لمصلحة العالميَّة أو اللبنانيَّة المحضة، مثل ترك مادة «الأدب العربيّ» التي تتناول الاتجاهات الأدبيَّة العامة في عصور الأدب العربيّ كافةً، لمصلحة مادة «الأدب: أنواعه ومذاهبه» التي تتناول الأدب عامة ولاسيما الأدب اليونانيّ، ومثله ترك مادة «النصوص» العربيَّة في السنة الأولى لمصلحة «مقاربات نصيَّة،» وهي عالميَّة؛ وتركُ مادة «تاريخ العرب السياسي والثقافي» لمصلحة مادتيْ «تاريخ لبنان وسائر البلاد العربيَّة الحديث والمعاصر،» و«التيارات الكبرى للفكر الإنسانيّ،» أي القفز عن التاريخ العربيّ كلِّه حتى بداية العهد العثمانيّ، وتفضيل الفكر العالميّ على الثقافة العربيَّة. ولعلّ الأمر في قسم التاريخ أخطر، وكل ذلك يوحي محاولة تحييد لبنان عن العالم العربيّ وتبرئة الاستعمار مما فعل. لذلك ينبغي العمل على ترك هذا النهج والتركيز في المناهج على ما هو عربيّ في دراسة أقسام الكلية كلها، باستثناء قسمي اللُّغة الفرنسيَّة والإنكليزيَّة، ولاسيما في اختصاصات الأدب العربيّ والتاريخ والجغرافيا.

رابعًا: بعض المقتضيات العمليَّة

وثمة فضلاً عن ذلك مقتضيات عمليَّة تنبغي مراعاتها ومنها: أنّ كثيرًا من الطلاب الوافدين لا يتقنون اللغات الأجنبيَّة، فلا يستطيعون بالتالي متابعةَ المواد التي فُرض تدريسُها بالأجنبيَّة؛ وأنّ مواد التدريس ينبغي أن تكون متناسبة ـ في المحتوى والعدد ـ مع المتَّبع في الجامعات العربيَّة ليتسنى إجراءُ المعادلات بسهولة؛ وإلا أدى ذلك إلى قطيعة علميَّة بين كلية الآداب في الجامعة اللبنانيَّة، وبين سائر الجامعات العربيَّة.

خامسًا: في التوازن والتناسق

إنّ أهمّ ما يَسِمُ المناهج العلميَّة التوازنُ والتناسقُ بينها، سواء على صعيد التكامل أو صعيد التسلسل. والحقيقة أنّ مواد الاختصاص في المنهاج الجديد لقسم اللُّغة العربيَّة تبلغ ٤٣ بالمئة من مجموع المواد، مع أنه ينبغي أن تكون موادُّ الاختصاص هذه، لا المتصلة به، أكثرَ من ثلثي المواد؛ وأن ينعكس ذلك على عدد ساعات التدريس أيضًا؛ وأن تكون المواد المكمِّلة على صلة بمواد الاختصاص (أدب

لا خلاف في ضرورة معرفة اللُّغة الأجنبيَّة، لكنْ يحسن أن تكون تلك المعرفة مساعدة في الاختصاص لا أن تكون خروجاً على عربيَّة التدريس

ولغة ونقد، في قسم اللُّغة العربيَّة مثلاً)، وأن تكون المواد المساعِدة قليلةً وتنتمي إلى العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة فحسب، وأن يكون أكثرُها اختياريًا؛ وأن يُخصّ كلُّ مقرر بالعدد الذي يكفي مضمونه من ساعات التدريس؛ وألاَّ تفضّل مادةٌ على أخرى في هذا المجال إلا بمقدار حجمها الحقيقيّ، لا بمقدار التحيّز لها: فلا يُخَصّ «تاريخ لبنان الحديث والمعاصر» مثلاً بالوقت نفسه الذي يُعطى لـ «تاريخ العرب الحديث والمعاصر» كله.

ونجد أنَّ بعض الأقسام ربما خُصّ بمادة عربيَّة مساعدة هي أكثر اختصاصيَّةً من مادة رئيسيَّة في قسم اللُّغة العربيَّة نفسه، مثل «مدخل إلى الأدب العربيّ» المقرّر في قسمي اللُّغة الفرنسيَّة والإنكليزيَّة والأدخل في اختصاص اللُّغة العربيَّة وآدابها من مقرَّرٍ رئيسيّ في القسم المشار إليه هو «الأدب: أنواعه ومذاهبه.» وربما خُصّ فرع اختصاصيّ في السنة الرابعة بمقرر يخص الفرع الاختصاصيّ الآخر (أعلاه الفقرة ج) وهذا اختلال واضح. وفي ما يأتي بيان تفصيليّ بكل ذلك مقسَّم بحسب الاختصاصات (الرموز: خ = اختياريّ؛ س = ساعة؛ د = الفرع الأدبيّ؛ غ = الفرع اللغويّ):

السنة المنهجيَّة الأولى:

مواد اختصاص أدبيَّة: علم العروض وموسيقى الشعر (٢ س).

مواد مكمّلة أدبيَّة: الأدب: أنواعه ومذاهبه (٣ س)؛ (خ) آداب عالميَّة (٢ س).

مواد اختصاص لغويَّة: الصرف والنحو والمدارس النحويَّة (٤ س).

مواد مكمّلة أدبيَّة: (خ) علم اللُّغة الحديث (٢ س).

مواد مشتركة: صفر.

مواد مساعِدة: تقنيّات التعبير (٢ س)؛ مدخل إلى علم التاريخ (٢ س)؛ مدخل إلى علم النفس (٢ س)؛ مدخل إلى علم الاجتماع والانتربولوجيا (٢ س)؛ مدخل إلى الفلسفة (٢ س)؛ (خ) مداخل إلى الآثار والعلوم السياسيَّة والاقتصاديَّة والجغرافيا ـ التيارات الكبرى للفكر الإنسانيّ ـ فنون جميلة ـ ترجمة ـ تاريخ لبنان وسائر البلاد العربيَّة الحديث والمعاصر (٢ س).

مواد دخيلة: صفر.

السنة المنهجيَّة الثانية:

مواد اختصاص أدبيَّة: أدب العصر الجاهليّ وحضارته (٣ س)؛ أدب صدر الإسلام والعصر الأمويّ وحضارتهما (٤ س)؛ نقد أدبيّ قديم (٢ س)؛ علم البلاغة (٢ س).

مواد مكمّلة أدبيَّة: صفر.

مواد اختصاص لغويَّة: الصرف والنحو والمعجمات (٣ س).

مواد مكمّلة أدبيَّة: مبادئ الألسنيَّة (٢ س).

مواد مشتركة: صفر.

مواد مساعِدة: مناهج التفكير العلميّ ومنهجيَّة البحث (٣ س)؛ (خ) مداخل إلى الآثار والعلوم السياسيَّة والاقتصاديَّة والجغرافيا ـ التيارات الكبرى للفكر الإنسانيّ ـ فنون جميلة ـ ترجمة ـ تاريخ لبنان وسائر البلاد العربيَّة الحديث والمعاصر (٢ س).

مواد دخيلة: المعلوماتيَّة (٢ س).

السنة المنهجيَّة الثالثة:

مواد اختصاص أدبيَّة: أدب العصور العباسيَّة وحضارتها (٤ س)؛ أدب العصر الأندلسيّ وحضارته (٣ س)؛ الأدب المملوكيّ والعثمانيّ (٢ س)؛ أدب النهضة والمهجر (٢ س)؛ نقد أدبيّ حديث ومعاصر (٢ س)

مواد مكمّلة أدبيَّة: صفر.

مواد اختصاص لغويَّة: الصرف والنحو وظواهر نحويَّة (٣ س).

مواد مكمّلة أدبيَّة: علم الأصوات، علم الدلالة، علم التراكيب (٢ س)؛ لغة شرقيَّة وترجمة وتعريب (٣ س).

مواد مشتركة: قضايا لغويَّة أدبيَّة: حلقة دراسيَّة (؟) (٢ س).

مواد مساعدة: صفر.

مواد دخيلة: صفر.

في مناهج اللغة العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية: نظرة تاريخية نقدية

السنة المنهجيّة الرابعة (د):

مواد اختصاص أدبيّة: الشعر العربيّ الحديث والمعاصر في لبنان والبلاد العربيّة (٤ س)؛ الأدب المقارن (٢ س)؛ مذكرة بحث.

مواد مكمّلة أدبيّة: الأدب العالميّ (بلغة أجنبيّة) (٢ س)؛ الرواية والمسرح (٣ س)؛ مقاربات نصيّة (٢ س)؛ قضايا حضاريّة عربيّة وحديثة ومعاصرة (٢ س).

مواد اختصاص لغويّة: صفر.

مواد مكمّلة أدبيّة: لغة شرقيّة وترجمة وتعريب (٣ س).

مواد مشتركة: صفر.

مواد مساعِدة: صفر.

مواد دخيلة: الكتابة السرديّة والحواريّة والإعلاميّة (قصة، مسرح، مقالة، سينما، تلفزيون...) (٢ س).

السنة المنهجيّة الرابعة (غ):

مواد اختصاص أدبيّة: الأدب العربيّ الحديث والمعاصر (٣ س).

مواد مكمّلة أدبيّة: الأسلوبيّة والشعريّة (٢ س).

مواد اختصاص لغويّة: فقه اللُّغة العربيّة (٣ س)؛ مذكرة بحث.

مواد مكمّلة أدبيّة: لغة شرقيّة وترجمة وتعريب (٣ س)؛ الألسنيّة والعلوم الإنسانيّة (بلغة أجنبيّة) (٢ س).

مواد مشتركة: قضايا لغويّة وبلاغيّة (٣ س)

مواد مساعِدة: صفر.

مواد دخيلة: الكتابة السرديّة والحواريّة والإعلاميّة (قصة، مسرح، مقالة سينما، تلفزيون...) (٢ س).

مجموع المواد:

مواد اختصاص أدبيّة: ١٠ + ٣د + ١غ.

مواد مكمّلة أدبيّة: ١ + ١خ + ٤د + ١غ.

مواد اختصاص لغويّة: ٣ + ٠د + ٢غ.

مواد مكمّلة أدبيّة: ٣ + ١خ + ١د + ٣غ.

مواد مشتركة: ١ + ١غ.

مواد مساعِدة: ٨ لكل فرع.

مواد دخيلة: ٢ لكل فرع.

مجموع الساعات:

مواد اختصاص أدبيّة: ٢٦ + ٦د + ٣غ.

مواد مكمّلة أدبيّة: ٣ + ٢خ + ٩د + ٢ غ.

مواد اختصاص لغويّة: ١٠ + ٠د + ٣غ.

مواد مكمّلة أدبيّة: ٧ + ٢خ + ٣د + ٧غ.

مواد مشتركة: ٢ + ٣غ.

مواد مساعِدة: ١٧ لكل فرع.

مواد دخيلة: ٤ لكل فرع.

إنّ هذا يبيّن أنه إذا استُثْنيت المادتان المشتركتان بين الأدب واللُّغة (قضايا لغويّة وأدبيّة، وقضايا لغويّة وبلاغيّة) وجُعل في الحسبان وجودُ اللُّغة لغير المتخصصين، فإنه يمكن استنتاج ما يأتي:

- أنّ عدد مواد الاختصاص البحت في الأدب واللُّغة هو ١٩ من ٤٤ هو مجموع مواد الإجازة في فرعيْها الأدبيّ واللغويّ. فنسبة مواد الاختصاص البحت إلى كل المواد هي ٤٣ بالمئة فحسب كما قدمنا.
- وأنّ عدد الساعات المخصصة لمواد الاختصاص البحت هذه هو ٤٨ ساعة من مجموع ١٠٣ ساعات، فنسبته ٤٦,٦ بالمئة.
- وأنّ الطالب الذي يُنهي التخصص في الفرع الأدبيّ يكون قد درَسَ ٢٠ مادة أدبيّة من أصل مواد الإجازة الـ ٣٥ (بعد طرح المادتين المذكورتين) أيْ نحو ٥٧ بالمئة، والذي ينهي الإجازة في الفرع اللغويّ يكون قد درس ١٢ مادة لغويّة من ٣٥، أيْ نحو ٣٤ بالمئة.
- وأنّ عدد المواد اللغويّة الاختصاصيّة والمكمّلة لها هو ١٢ مقابل ٢٠ مادة أدبيّة. فنسبة المواد اللغويّة إلى مجموع مواد الاختصاص والمواد المكمّلة لها هي ٣٧,٥ بالمئة، مقابل نسبة ٦٢,٥ بالمئة للمواد الأدبيّة؛ ونسبة المواد الأدبيّة إلى المواد اللغويّة هي ١,٦٧، أيْ أقل من الضعفين بقليل.

يَنْبغي زيادة عدد مواد الاختصاص، وتحقيق التوازن بين المواد اللُّغوية والمواد الأدبيَّة

- وأنّ عدد الساعات المخصصة للمواد اللغويَّة هو ٣٠ مقابل ٤٩ ساعة للمواد الأدبيَّة (من أصل مجموع مقداره ٧٩ ساعة). فنسبة ساعات المواد اللغويَّة إلى مجموع ساعات مواد الاختصاص والمكمّلة لها هي ٣٨ بالمئة، مقابل ٦٢ بالمئة للمواد الأدبيَّة؛ ونسبة ساعات المواد الأدبيَّة إلى ساعات المواد اللغويَّة هي ١,٦٣، أيْ أقل من الضعفين بقليل أيضًا.

- وأنّ الفرع الأدبيّ يُعدّ ١٨ مادة أدبيَّة و٧ مواد لغويَّة، أيْ بتغليب المواد الأدبيَّة على اللغويَّة بنسبة ٢,٦ (ضعفين وأكثر من نصف الضعف).

- وأنّ الفرع اللغويّ نفسه يُعدّ ١٣ مادة أدبيَّة و١١ مادة لغويَّة، أيْ بزيادة مادتين أدبيتين، وبتغليب المواد الأدبيَّة هنا أيضًا بنسبة تساوي ١,٢.

- وأنّ عدد المواد المساعدة والمواد الدخيلة عشر، أيْ أقل من المواد اللغويَّة الاختصاصيَّة باثنتين!

إنّ المعطيات السابقة توجب معالجة الأمر برويَّة لتحاشي الاعتداء على حقوق الطالب من خلال فلسفة مضطربة وغير منطقيَّة، يتحفظ عليها كثير جدًا من أعضاء الهيئة التعليميَّة، ويوحي اتساعُها وتعميمُها بالتأثير في هوية الاختصاص وهوية الجامعة اللبنانيَّة نفسها. ولا بد من العمل على معالجة الاختلال الشديد في بنية منهاج اللُّغة العربيَّة وآدابها، وذلك:

أولاً: بزيادة عدد مواد الاختصاص والسعي إلى تحقيق التناسب بينها وبين المواد المكمّلة والمساعِدة، ونفي الدخيل عنها.

ثانيًا: بتحقيق التوازن بين المواد اللغويَّة والمواد الأدبيَّة.

ويحسن كذلك معالجة موضوع تسميات المواد ونظام ترتيبها، وتحاشي الجمع بين مادتين في مقرر واحد أو الفصل بين أقسام مادة واحدة، فهذا مما يؤدي إلى الاختلال بين مواد اللُّغة ومواد الأدب. ولعلّ الحل يكون بنقل أحد جزئيْ كل مادة مركبة إلى سنة لاحقة أو فصل لاحق (إذا عُمل بمبدإ الفصول الدراسيَّة)، وربما تطلّب ذلك نقل بعض مواد السنة الثانية إلى الأولى (كمادة أدب العصر الجاهليّ وحضارته) وإعادة بعض المواد التي تبدو أدخلَ في الأدب من سواها (كمادة الأدب [تاريخه الموجز منذ الجاهليَّة حتى العصر الحديث])، ومنع جعل المواد تتعاقب بعكس التسلسل التاريخيّ أو المنطقيّ، وكذلك منع تكرار المواد في غير مقرر، ومنع تفضيل الحديث على القديم بلا مسوِّغ، ومراجعة تفصيل المواد كلها (توصيفها)، وربما توزيعها على امتحانات فصليَّة لا سنويَّة، والتزام عربيَّة التعليم والمحتوى العلمي للمواد، والنظر في المقتضيات العمليَّة التي تتصادم مع فلسفة المناهج.

نتيجة

ولقد أدى النقد العلميُّ لهذه المناهج إلى أن قرر رئيس الجامعة اللبنانيَّة آنذاك تأليفَ لجنة تُناط بها دراسةُ الملاحظات التي يبديها أفرادُ الهيئة التعليميَّة على تلك المناهج، ومقارنةُ المناهج الجديدة نفسها بمناهج الجامعات العربيَّة الأخرى، وتقديمُ المقترحات بشأنها. وقد سُمِّيتُ عضوًا في تلك اللجنة، مع أنّ أكثر أعضائها كانوا من اللجان التي اقتَرَحَت المناهجَ محلّ النقد. وقد توصلنا إلى مقترحات قليلة نافعة، منها خفضُ «المداخل» في السنة الأولى إلى ثلاثة، وإحلالُ اللُّغة الأجنبيَّة محل المدخل الملغى، على أن يكون تفصيلُ المداخل المستبقاة وتفصيلُ مادة اللُّغة الأجنبيَّة تفصيلاً وظيفيًا يَخْدم اختصاصَ اللُّغة العربيَّة وآدابها، وتجميدُ العمل بحق الانتقال من قسم إلى قسم بناء على المداخل. ثم ارتؤي أن يبدل اسمُ المداخل لا الاكتفاء بتغيير محتواها، وذلك كيْلا تتعدد مضامينُ المدخل الواحد في أقسام مختلفة. كما ارتؤي الاكتفاءُ بمدخلين من أربعة، أو جعلُ كل المداخل مقرراتٍ اختياريَّةً، وكذلك إلغاءُ المواد الاختياريَّة التي لا صلة لها بكلية الآداب. وتوقف المجتمعون عند هذه الإنجاز المحدود، وامتنع على كاتب هذه السطور تقديمُ اقتراحات أخرى، ولاسيما اقتراحان شاملان أعدّهما ليكونا بديلَيْن من مناهج اللُّغة العربيَّة. وفي ما يلي أحدهما:

في مناهج اللغة العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية: نظرة تاريخية نقدية

اقتراح لتعديل المناهج الجديدة

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الثالثة (اختصاص أدبيّ)	السنة الرابعة (اختصاص لغويّ)
١ ـ الصرف والنحو	المدارس النحويّة	ظواهر نحويّة	أدب عصر النهضة	فقه اللُّغة العربيّة
٢ ـ فن [أو تقنيّة] التعبير	المعاجم والموسوعات	أدب الأعصر العبّاسيّة وحضارتها	نقد أدبيّ حديث ومعاصر	الألسنيّة والعلوم الإنسانيّة
٣ ـ أدب العرب وحضارتهم قبل الإسلام	مبادئ الألسنيّة وعلم الأصوات	نصوص في اللُّغة العربيّة وآدابها بلغة أجنبيّة	الأدب العربيّ الحديث والمعاصر	المدارس الألسنيّة
٤ ـ تاريخ الأدب العربيّ (منذ الجاهليّة حتى العصر الحديث)	البلاغة والعروض والقافية	أدب الأعصر الأندلسيّة وحضارتها	الأدب المقارن	اللُّغة في شروح الشعر والتفاسير القرآنيّة
٥ ـ تاريخ العرب السياسيّ والثقافيّ	أدب صدر الإسلام والعصر الأمويّ وحضارته	أدب العصرين المملوكيّ والعثمانيّ	الرواية والمسرح	علم الدلالة وعلم التراكيب
٦ ـ مدخل إلى علم الاجتماع	النقد الأدبيّ العربيّ القديم	لغة شرقيّة	أدب المهجر	لغة شرقيّة
٧ ـ مدخل إلى علم النفس	مصادر الدراسة الأدبيّة واللُّغويّة	ترجمة وتعريب	مناهج البحث الأدبيّ	مناهج البحث اللُّغويّ
٨ ـ لغة أجنبيّة لغير المتخصّصين	أصول البحث العلميّ	الأسلوبيّة	قضايا أدبيّة	قضايا لغويّة
٩ ـ مقرر اختياريّ	مقرر اختياريّ	تمارين تطبيقيّة على تدريس الأدب واللُّغة	مذكرة بحث	مذكرة بحث

عدد المواد الأدبيّة: ١٨ عدد المواد اللُّغويّة: ١٨ عدد المواد المشتركة: ٧ عدد المواد الاختياريّة: ٢

وقد مرّ نحو سنة على تطبيق تلك المناهج الجديدة، ولا يبدو أن المسؤولين أخذوا بمقترحات لجنتنا، ولا يبدو كذلك أن تجربتهم كانت ناجحة. بل يقال إنّ بعض الأساتذة لم يستطيعوا التخلي عن المنهاج القديم فألبسوه للمقررات الجديدة، وإنّ هناك ارتباكًا واضحًا في قضيّة المداخل، وفي الانتقال من سبعة وعشرين مقررًا في المنهاج القديم إلى أكثر من سبعة وثلاثين في المنهاج الجديد، وفي ربط امتحانات القديم بالجديد، وفي أمور عملية أخرى يبدو المديرون أدرى بمشاكلها، وإنْ علمنا أنهم يحاولون إحياء بعض مقترحاتنا.

بيروت